إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 15/173
للنشر الفوري
١٨ إبريل ٢٠١٥

بيان الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

برئاسة السيد أوغستن كارستنز محافظ بنك المكسيك المركزي

تعرب اللجنة عن عميق امتنانها لمعالي نائب رئيس الوزراء ثارمان على ما قدمه من خدمات وإرشادات كرئيس للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في فترة مليئة بالتحديات. وترحب بسعادة المحافظ أوغستن كارستنز رئيسا جديدا للجنة.

الاقتصاد العالمي: لا تزال مسيرة التعافي العالمي مستمرة، رغم أن النمو لا يزال محدودا مع تباين الاحتمالات المتوقعة. فمن المتوقع أن يكون النمو أقوى في الاقتصادات المتقدمة، انعكاسا لقوة التعافي في بعضها وتحسن التوقعات في البعض الآخر. وفي بلدان الأسواق الصاعدة، التي لا تزال المساهم الأكبر في النمو العالمي، بدأ النشاط الاقتصادي يتراجع في بعض الحالات، انعكاسا لانخفاض أسعار السلع الأولية وتراجع الصادرات، بالإضافة إلى العوامل ذات الخصوصية القُطْرية. وفي حالات كثيرة، تجري عمليات تعديل وضبط لأوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في البلدان النامية منخفضة الدخل لكنه يظل قويا. وتواصل أسعار النفط المنخفضة تأثيرها الإيجابي الصافي عالميا، رغم تباين آثارها بين البلدان. ولا تزال المخاطر مستمرة. ويتعين توخي اليقظة من التحولات الكبيرة في أسعار الصرف وأسعار الأصول، واستمرار التضخم دون المستهدف لفترة مطولة في بعض الاقتصادات، بالإضافة إلى المشاغل المتعلقة بالاستقرار المالي، وارتفاع الدين العام، التوترات الجغرافية–السياسية. وتشكل احتمالات انخفاض النمو الممكن تحديا أكثر أهمية على المدى المتوسط. ورغم انخفاض الاختلالات العالمية مقارنة بالسنوات السابقة فلا تزال الحاجة قائمة لاستعادة توازن الطلب.

سياسات لتشجيع النمو القوي والمتوازن والقابل للاستمرار: نحن ملتزمون باتخاذ مزيد من التدابير لرفع معدلات النمو الفعلي والممكن، ودعم هدفنا المتمثل في اقتصاد عالمي أقوى وأكثر توازنا وقدرة على توليد فرص العمل. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نعمل على تعزيز الثقة وتقوية الطلب على نحو فعال، بالسعي لاعتماد مزيج من السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تلبية الحاجة الماسة لتشجيع النمو، مع الحفاظ على استمرارية المالية العامة والاستقرار المالي، وتسريع وتيرة تصميم الإصلاحات الهيكلية وتنفيذها. وتمثل الاستثمارات العامة والخاصة المنتِجة والمنفذة بكفاءة، ولا سيما في مجال البنية التحتية، مطلبا أساسيا لدعم التعافي ورفع معدلات النمو الممكن.

سياسة المالية العامة: سنواصل تنفيذ سياساتنا الموضوعة للمالية العامة تنفيذا مرنا، حسب مقتضى الحال، لدعم النمو وتوفير فرص العمل، مع وضع نسبة الدين في إجمالي الناتج المحلي على مسار قابل للاستمرار. وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة، لا يزال من المهم صياغة وتنفيذ خطط عملية لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وسوف ننظر في اعتماد أساليب لرفع جودة النفقات والإيرادات العامة لتعزيز أثرها على النمو كما سنعمل على تعزيز أطر المالية العامة للحد من المخاطر. ويتيح انخفاض أسعار النفط فرصة، عند الحاجة، لإصلاح نظم ضريبة الطاقة ودعم الطاقة التي لا تعمل بكفاءة، مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين.

السياسة النقدية: ينبغي استمرار التيسير النقدي حيثما أمكن، بما يتوافق مع المهام المنوطة بالبنوك المركزية. وننظر بعين الاعتبار المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة يقتضي تعزيز انتقال آثار السياسة الاستمرار في معالجة مشكلات أعباء الديون المفرطة والميزانيات العمومية الضعيفة. وفي سياق السياسات النقدية غير المتزامنة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، يتعين توخي الضبط الدقيق لعملية استعادة السياسة النقدية الطبيعية ومراعاة الإفصاح الفعال عن تفاصيلها بغية تخفيف التداعيات السلبية الأصلية والمرتدة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يمكن للهوامش المالية الوقائية أن تساعد على معالجة التقلب في الأسواق المالية. وينبغي توخي سلامة السياسات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الشأن، ينبغي السماح لأسعار الصرف بالاستجابة لتغير أساسيات الاقتصاد وتيسير تصحيح المركز الخارجي. وعند التعامل مع المخاطر الناشئة عن تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة، يمكن دعم التصحيح اللازم لسياسات الاقتصاد الكلي باتخاذ تدابير للسلامة الاحترازية الكلية، وكذلك تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية، حسب الحاجة.

سياسات القطاع المالي: لا يزال من الأولويات الحفاظ على الاستقرار المالي عن طريق تدابير دقيقة التصميم للسلامة الاحترازية الجزئية والكلية، حتى يتسنى احتواء التجاوزات، ومنع وقوع الأزمات، ومن ثم دعم النمو القابل للاستمرار. ولا يزال من الضروري أن تقوم المؤسسات المالية بتسوية المشكلات الموروثة من الأزمة المالية العالمية، وأن تتسم ومديري الأصول بالصلابة في مواجهة مخاطر سيولة السوق. كذلك ينبغي استكمال الإصلاحات التنظيمية المالية على المستوى العالمي وتنفيذها على الفور وعلى نحو متسق، وتطويرها حسب اللزوم. ونؤيد بشدة برنامج عمل "مجلس الاستقرار المالي" والدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي في هذا الشأن.

الإصلاحات الهيكلية: تمثل الإصلاحات الهيكلية مطلبا حيويا لتعزيز ثقة دوائر الأعمال، وإعطاء دفعة للاستثمارات، وزيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب، وتحقيق نمو قابل للاستمرار وأكثر احتواءً لكل شرائح السكان، وهو ما يتم في الغالب عن طريق زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، من خلال إعطاء دور أكبر للمرأة في الاقتصاد، ورفع مستوى التعليم والتدريب. وتشمل الأولويات إصلاحات أسواق المنتجات والعمل، وتعميق الأسواق المالية، والارتقاء بجودة عرض العمالة والتوظيف، وتحسين الحوكمة، ومكافحة الفساد، ومعالجة عدم المساواة. كذلك يمكن لإصلاحات التجارة أن تكون مكملة ومعززة للإصلاحات الأخرى.

روح جديدة للعمل متعدد الأطراف من أجل مستقبل قابل للاستمرار: ينبغي معاودة بذل الجهود الجماعية لتقوية النظام النقدي الدولي وتيسير اندماج الأسواق الصاعدة الديناميكية. ونتطلع إلى متابعة عمل الصندوق بشأن التحديات التي تواجه هذا النظام، وبشأن المراجعة القادمة لسلة حقوق السحب الخاصة. ويسعى المجتمع الدولي حاليا لبناء إطار عالمي جديد للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده. ونتطلع لمتابعة مساهمات الصندوق الفعالة في هذه الجهود ضمن مجالات اختصاصه، بما في ذلك تحديد الخطوات اللازمة لتعزيز الصلابة المالية الكلية، وزيادة تعبئة الإيرادات، والمساعدة في سد فجوات البنية التحتية، وتعزيز بناء القدرات، وتشجيع النمو الاحتوائي. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الصندوق للمساعدة في معالجة التحديات المختلفة التي تواجه الدول الأفقر والهشة والمتأثرة بالصراعات، ونتطلع إلى متابعة المراجعة القادمة لمشاركة الصندوق في جهود بلدانه الهشة والمتأثرة بالصراعات. وينبغي أن يعمل الصندوق على زيادة فعالية استخدامه لإطار الإقراض الحالي والنظر في إدخال تعديلات على سياسات الإقراض المطبقة لديه مع المحافظة على طابع الاستمرارية الذاتية للصندوق الاستثماني للنمو والحد من الفقر. ونطلب إلى الصندوق، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، المساهمة بفعالية في تحقيق نتائج إيجابية لمؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية، وقمة نيويورك حول أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، ومؤتمر الدول الأطراف ٢١ في باريس.

أنشطة الصندوق في مجالات الإقراض والرقابة وبناء القدرات: ندعو الصندوق لأن يظل على استعداد لتقديم الدعم المالي، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه على أساس وقائي، بغية إجراء التعديلات والإصلاحات الملائمة والمساعدة في الوقاية من المخاطر، وضمان كفاية أدواته المستخدمة في الإقراض. ونرحب باستمرار العمل الذي يقوم به الصندوق في مجالات اختصاصه، بما يضمن الاستقرار المالي والتعاون النقدي على المستوى الدولي، وتقييم التداعيات عبر الحدود وتأثير السياسات النقدية غير المتزامنة، ودراسة الصلة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي، وتقوية أطر المالية العامة، وتعميق التحليل المالي الكلي، وتحليل القضايا المتعلقة بالضرائب الدولية.. ونرحب بجهود الصندوق في الآونة الأخيرة حول القضايا الاقتصادية الكلية في الدول النامية الصغيرة ونحث على استخدامها لتقوية المشاركة في جهود هذه البلدان الأعضاء. ونتطلع إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات"، واستكمال مراجعة برنامج متابعة الأزمات، والعمل على إجراء الإصلاحات الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة من منظور الاقتصاد الكلي، ومواصلة العمل في قضايا الديون السيادية لتعزيز الطابع المنظم والمسار الواضح لعملية إعادة هيكلة الديون السيادية، وتنفيذ سياسة حدود الدين الجديدة. ونقر بالدور الحيوي الذي يقوم به الصندوق في توفير مساعدات بناء القدرات لبلدانه الأعضاء.

الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون: نرحب بشدة بالتحرك السريع من جانب الصندوق في إنشاء "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون"، والمساعدة المقدمة للبلدان المتأثرة بالإيبولا، والتعهدات السخية المقدمة من عدد من البلدان إلى الصندوق الاستئماني، بما في ذلك من خلال تحويلات المساهمات الثنائية من الصندوق الاستئماني الثاني للمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. ونتطلع إلى تقديم مزيد من المساهمات حتى يتمكن "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" من تقديم دعم مماثل في المستقبل إلى أفقر بلداننا الأعضاء وأكثرها عرضة للتأثر بالصدمات.

الحوكمة: لا نزال شعر بخيبة أمل بالغة لاستمرار التأخر في تطبيق إصلاحات الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ في الصندوق. وإذ ندرك أهمية هذه الإصلاحات لمصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليته، نؤكد أن التعجيل بتنفيذها في أقرب وقت ممكن لا يزال على رأس أولوياتنا. ونواصل حث الولايات المتحدة على المصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ في أقرب وقت ممكن. وإذ نضع في الاعتبار إصلاحات عام ٢٠١٠، ندعو المجلس التنفيذي للعمل على التوصل إلى حل مؤقت يمكنه تحقيق تقارب ملموس في حصص العضوية في أقرب وقت ممكن وبقدر الإمكان لبلوغ المستويات المتفق عليها بموجب المراجعة الرابعة عشرة. وسوف نستخدم المراجعة الرابعة عشرة كأساس للعمل في المراجعة الخامسة عشرة لحصص الملكية، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص. ونؤكد مجددا التزامنا بالحفاظ على وضع الصندوق كمؤسسة قوية تتوافر لها الموارد الكافية وتقوم على حصص العضوية.

اجتماع اللجنة القادم: يُعقد اجتماعنا القادم في ليما، بيرو، يومي ٩ و ١٠ أكتوبر ٢٠١٥.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

السبت ١٨ إبريل ٢٠١٥، واشنطن العاصمة

رئيس اللجنة

أوغستن كارستنز، محافظ بنك المكسيك المركزي

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية
عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، الإمارات العربية المتحدة
تارو آسو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، اليابان
علي باباجان، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية، تركيا
لويس دي غويندوس، وزير الاقتصاد والمنافسة، إسبانيا
جو هوكي، وزير الخزانة، أستراليا
ريغيس إيمونغولت تاتاغاني، وزير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والتخطيط المستقبلي، غابون
آرون جايتلي، وزير المالية، الهند
محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي
جواكيم ليفي، وزير المالية، البرازيل
جاكوب ليو، وزير الخزانة، الولايات المتحدة
انغوزي أوكونجو–إيويلا، الوزير المنسق لشؤون الاقتصاد ووزير المالية، نيجيريا
تيموثي سارجنت، مساعد نائب الوزير، وزارة المالية، كندا
(مناوبا عن جو أوليفر، وزير المالية، كندا)

جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة

بيير كارلو بادوان، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا

يانيس ريرز، وزير المالية، لاتفيا

ميشيل سابين، وزير المالية والحسابات العامة، فرنسا

فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا

ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، سنغافورة

أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي

جوان فان أوفرتفيلد، وزير المالية، بلجيكا

رودريغو فيرغارا، محافظ البنك المركزي الشيلي

إيفلين فيدمير شلومبف، وزيرة المالية الاتحادية، سويسرا

زو زياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

المراقبون

عمر عبد الحميد، مدير، قسم البحوث، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة

مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي

هايما كاروانا، مدير عام بنك التسويات الدولية

فالديس دومبروفسكيس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية

ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي

إينجيل غوريا، أمين عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

بان كي–مون، الأمين العام، الأمم المتحدة

ريتشارد كوزول–رايت، مدير، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

ستيفن بيرسي، نائب المدير العام لشؤون السياسات، منظمة العمل الدولية

يي زياوزون، نائب المدير العام، منظمة التجارة العالمية